

التعمير وإشكالية تسيير المدينة الجزائرية

أ. لعشيب الطاهر

-جامعة محمد خيضر بسكرة-

المخلص:

إنه و مما لا يخفى على أحد أنه أكثر من نصف سكان المعمورة يقطنون في المدن الأمر الذي زاد من تعقد الوضعية المجالية و بالخصوص العقارية للمدن، حيث نقص العقار و الطلب المتزايد عليه أجبر مجمل بلدان العالم و خاصة على مستوى الحواضر الكبرى على التفكير في أساليب جديدة لتخطيط، تنظيم و تسيير المدن ضمن الأبعاد الجديدة التي تفرضها التغيرات الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية خاصة فيما تعلق بمبادئ التنمية المستدامة، التي ترفض على المجتمعات مراعاة الأنظمة البيئية في جميع البرامج و المخططات الرامية في مجملها إلى استغلال كلي أو جزئي للمجال الذي نعيش فيه الذي أصبحت المدينة تشكل إحدى ركائزه و أنظمتها الرئيسية هذه المدينة التي يرى ابن خلدون، على أنها تعبر عن حاجة قوية لدى الناس للتعاون من أجل تحقيق متطلبات حياتهم البيولوجية والاجتماعية، وحاجتهم للأمن والعيش المشترك، يقول ابن خلدون: "فإذن هذا الاجتماع ضروري للنوع الإنساني، وإلا لم يكمل وجودهم وما أراد الله من اعمار العالم بهم واستخلافه إياهم، وهذا هو معنى العمران.." المقدمة، ص43

و لعل الجزائر تشكل عنصرا من عناصر المجتمع الدولي لدى و جب عليها التقيد بالمراسيم و القوانين الجديدة المتعلقة بتطوير و تحسين المجالات الحضرية التي تعد أكبر المناطق استقطابا للسكان. و من الواضح أن حركة التعمير في الجزائر عرفت وثيرة نمو متسارعة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا فحاليا سكان المدن يمثلون أكثر من نصف سكان الجزائر أغلبهم يتمركزون في الحواضر الكبرى. و هو ما يشكل عبئا كبيرا على الدولة الجزائرية التي ما فتئت تتبنى مجموعة من السياسات و البرامج للتحكم في عملية التعمير خاصة منه غير المنظم لكن إلى يومنا هذا لم تجد الحلول الكفيلة بتحسين الإطار الجمالي و التنظيمي للمدينة الجزائرية خاصة في عدم وجود إطار تكاملي أوسع و هو الإطار الإقليمي الذي يمتاز بالشمولية و مما يسمح بمعالجة

أكبر مشكل تعاني منه المدينة الجزائرية و هو النزوح الريفي الكبير الذي أفضى إلى تنامي ظاهرة السكن العشوائي خاصة على أطراف المدن، أما الإشكالية الثانية فهي عدم إشراك المواطن في رسم خطط و معالم مدينته باعتباره إحدى أهم عناصر المعادلة العمرانية حيث يرى الدكتور بومعزة من جامعة غرونوبل أن مسألة تسيير المدن في الجزائر هي قبل كل شيء مسألة مواطن قبل أن تكون مسألة الهيئات و السلطات.

من خلال هذا سنحاول في هذه الورقة البحثية إعطاء مقاربات نظرية و استعراض بعض الخيارات الإستراتيجية لإيجاد أفضل الآليات لتفعيل العلاقة بين مختلف الفاعلين الحضريين من أجل إعادة رسم الإطار المديني بشكل يعيد للمدينة طابعها الجمالي المعماري و العمراني و يجعلها أكثر استقطابا و تطورا.

الكلمات المفتاحية: التعمير، الإقليم، التخطيط، اللامركزية، التنمية المستدامة

مقدمة:

أكثر من نصف سكان المعمورة يقطنون حاليا في المدن الأمر الذي زاد من تعقد الوضعية المجالية و بالخصوص العقارية للمدن، حيث نقص العقار و الطلب المتزايد عليه أجبر مجمل بلدان العالم و خاصة على مستوى الحواضر الكبرى على التفكير في أساليب جديدة لتخطيط، تنظيم و تسيير المدن ضمن الأبعاد الجديدة التي تفرضها التغيرات الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية خاصة فيما تعلق بمبادئ التنمية المستدامة، التي تفرض على المجتمعات مراعاة الأنظمة البيئية في جميع البرامج و المخططات الرامية في مجملها إلى استغلال كلي أو جزئي للمجال الذي نعيش فيه الذي أصبحت المدينة تشكل إحدى ركائزه و أنظمتها الرئيسية هذه المدينة التي يرى ابن خلدون، على أنها تعبر عن حاجة قوية لدى الناس للتعاون من أجل تحقيق متطلبات حياتهم البيولوجية و الاجتماعية، و حاجتهم للأمن و العيش المشترك، يقول ابن خلدون: "فإذن هذا الاجتماع ضروري للنوع الإنساني، وإلا لم يكمل وجودهم وما أراد الله من اعمار العالم بهم واستخلافه إياهم، وهذا هو معنى العمران.." و لعل الجزائر تشكل عنصرا من عناصر المجتمع الدولي لدى و جب عليها التقيد بالمراسيم والقوانين الجديدة المتعلقة بتطوير و تحسين المجالات الحضرية التي تعد أكبر المناطق استقطابا للسكان. و من الواضح أن حركة التعمير في الجزائر عرفت و ثيرة نمو متسارعة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا فحاليا سكان المدن يمثلون أكثر من نصف سكان الجزائر أغلبهم يتركزون في الحواضر الكبرى. و هو ما يشكل عبئا كبيرا

على الدولة الجزائرية التي ما فتئت تتبنى مجموعة من السياسات و البرامج للتحكم في عملية التعمير خاصة منه غير المنظم لكن إلى يومنا هذا لم تجد الحلول الكفيلة بتحسين الإطار الجمالي و التنظيمي للمدينة الجزائرية خاصة في عدم وجود إطار تكاملي أوسع و هو الإطار الإقليمي الذي يمتاز بالشمولية و مما يسمح بمعالجة أكبر مشكل تعاني منه المدينة الجزائرية و هو النزوح الريفي الكبير الذي أفضى إلى تنامي ظاهرة السكن العشوائي خاصة على أطراف المدن، أما الإشكالية الثانية فهي عدم إشراك المواطن في رسم خطط و معالم مدينته باعتباره إحدى أهم عناصر المعادلة العمرانية حيث يرى الأستاذ بومعزة من جامعة غرونوبل أن مسألة تسيير المدن في الجزائر هي قبل كل شيء مسألة مواطن قبل أن تكون مسألة الهيئات و السلطات.

من خلال هذا سنحاول في هذه الورقة البحثية إعطاء مقاربات نظرية و استعراض بعض الخيارات الإستراتيجية لإيجاد أفضل الآليات لتفعيل العلاقة بين مختلف الفاعلين الحضريين من أجل إعادة رسم الإطار المدني بشكل يعيد للمدينة طابعها الجمالي المعماري و العمراني و يجعلها أكثر استقطابا و تطورا.

1- التحضر و إشكالية التعمير في الجزائر:

نظرا لضيق المجال لاستعراض كل جوانب البحث سنحاول الاقتصار على ما نراه مناسباً للطرح في هذا المقام و بالتالي يمكن القول بأن الكلام عن سياسة التعمير في الجزائر يمكن إرجاعها إلى عصور مضت من أهم هذه العصور و التي برزت فيها بشكل واضح ملامح المدينة الجزائرية المعمارية و العمرانية نذكر العهد العثماني ثم يليه عهد الاستعمار الفرنسي حيث تركا بصماتهما على المدينة لازالت إلى يومنا هذا بسبب طول تواجدهما في الجزائر، إلى هنا يمكن القول أن هذين الفترتين تشكلان أنوية المدن الجزائرية الحالية.

و كما أشرت سابقا سأقتصر في دراستي على مرحلة ما بعد الاستقلال لسببين الأول متعلق بالمقام الذي لا يسمح بالتوسع كثيرا أما السبب الثاني فرغبتني على التركيز على مرحلة الاستقلال حيث التواجد الحقيقي للدولة الجزائرية و بالتالي إسقاط الصورة الحقيقية لواقع المدينة الجزائرية ضمن القوانين و السياسات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية.

يشكل التحضر أو ما يعرف بزيادة عدد السكان الحضريون إحدى أهم العوامل ذات الصلة المباشرة بعملية التعمير حيث كلما زاد معدل النمو الحضري أو بالأحرى

عدد سكان المدن زاد الطلب على السكن و مختلف المرافق التابعة له، ومنه ارتفاع نسبة المجال المعمر ضمن ما يعرف بظاهرة التعمير (urbanisation) التي أصبحت اليوم إحدى أولويات الدولة الجزائرية بالنظر إلى ما آلت إليه مددنا حيث انتشرت مظاهر عمرانية أدت إلى تشويه ما يصطلح عليه الإطار الجمالي للمدينة (le cadre esthétique de la ville)، ويتعلق الأمر بمختلف الأنماط السكنية التي انتشرت كالفطريات خاصة على أطراف المدن أو الضواحي (périphéries) نذكر منها: السكن العشوائي، الفوضوي و السكن غير منظم... الخ.

و سنحاول استعراض أهم مراحل النمو الحضري و محاولة ربطها بأهم السياسات العمرانية المرافقة له من خلال تحليل معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تطور سكان المدن 1966-2008			
العام	السكان الحضر	مجموع السكان	% للسكان الحضر
1966	3 778 482	12 022 000	31.4
1977	6 686 785	16 948 000	40.0
1987	11 444 249	23 038 942	49.70
1998	16 966 937	29 100 867	58.30
2008	21369664	33920103	63

Source: ONS, RGPH, 1966, 1977, 1987, 1998, 2008 et armature urbaine n°97, Alger, 2000.

من خلال الجدول أعلاه يمكن تقسيم مراحل نمو سكان المدن و منه العملية التعميرية إلى أربعة مراحل أساسية:

المرحلة الأولى 1966 - 1977: عرف النمو الحضري تطورا ملحوظا حيث انتقل عدد سكان المدن من 3778482 سنة 1966 إلى 6686785 نسمة أي تقريبا الضعف، هذا النمو رافقه بالطبع توسع عمراني كبير بسبب السياسة المنتهجة آنذاك من طرف الدولة الجزائرية و هي التركيز على عملية التصنيع الأمر الذي كان وراء حدوث هجرة كبيرة من الريف إلى المدينة بحثا عن العمل و حياة أفضل كللت في الأخير

بالاستقرار بالمدينة، و هذا من خلال اللجوء إلى استعمال أنماط سكنية لا يراعى فيها معايير البناء و التعمير و في مواضع في غالب الأحيان غير قابلة للبناء، و يمكن تفسير هذه الظاهرة إلى سياسة التخطيط المنتهجة خلال هذه الفترة التي ركزت على الجانب الاقتصادي دون مراعاة الجانب العمراني و الآثار التي ستجتم على عدم وضع آليات من شأنها التوفيق بين السياسة الاقتصادية و السياسة العمرانية خاصة ما تعلق بجانب تسيير العقار في المدن الذي يعد أهم العناصر في تسيير المجال الحضري و تنظيمه بالشكل الذي يسمح بتوفير حياة مدنية متطورة.

المرحلة الثانية 1977- 1987 :

استمر النمو الحضري السريع و ألقى بظلاله على المدينة الجزائرية التي بدأت تتشبع خاصة منها الكبرى كالعاصمة، وهران، قسنطينة و عنابة و بقية المدن الأخرى بدرجة أقل، حيث ارتفع عدد سكان المدن خلال هذه الفترة ليصل إلى 11 444 249 وهو تقريبا الحجم الإجمالي لسكان الجزائر بعد الاستقلال، و لكن رغم اهتمام الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة بالمجال العمراني من خلال سن القوانين و وضع الأدوات الضرورية لتسيير عمليات التعمير إلا أن الأمر ازداد حدة بسبب التحولات السياسية التي عرفتتها البلاد من جهة و الظروف الاقتصادية خاصة انخفاض سعر البترول إلى أدنى المستويات مما ألزم الدولة على العدول عن الاستثمار في القطاع الصناعي و نزع الدعم الحكومي لبناء السكن و باقي القطاعات الأخرى و غلق العديد من المؤسسات الاقتصادية مما أفضى إلى تسريح عدد كبير من العمال هذا على مستوى المدن أما على مستوى الأرياف فكان الأمر أشد بسبب الإهمال الكبير لهذا المجال الحساس مما زاد في عمليات الهجرة لمختلف فئات المجتمع و التوطن على حواف المدن بشكل غير منظم و بطريقة تلقائية لم يراعى فيها أدنى قواعد البناء والتعمير، الأمر الذي كان سببا في ظهور أشكال عمرانية دخيلة عن النمط العمراني للمدينة الجزائرية و بعيد عن النسق المعماري المفترض أن يكون و المستمد أساسا من الدين الإسلامي و العروبة و هما في الحقيقة أهم البصمات المشتركة في العمارة الإسلامية بصفة عامة و العربية بصفة خاصة.

و بالرغم من سياسة الدولة للحد من ظاهرة التعمير العشوائي إلا أن العملية استمرت حيث وصلت نسبة النمو الحضري على مستوى ضواحي المدن التي يزيد عدد

سكانها عن 100000 نسمة حوالي 10٪ سنوياً (الأستاذ: بودقة فوزي التخطيط والشبكة العمرانية) الجزائر نموذجا.

المرحلة الثالثة 1987 - 1998 :

عرف النمو الحضري خلال هذه الفترة نمواً أكبر مما كان عليه خلال الفترات السابقة حيث بلغت نسبة التحضر 58.30٪ بسبب زيادة قدرت بـ 9.30٪ بعدد سكان في المدن بلغ سنة 1998 حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء 16 966 1937 نسمة هذا النمو رافقته وثيرة تعمير سريعة يطفئ عليها الطابع العشوائي و اللاشعري أدى إلى تشكل أحزمة من السكن سواء على الأطراف أو داخل الأنسجة العمرانية القديمة، ويمكن تفسير هذه الظاهرة بالوضعية الأمنية التي عرفت الجزائر خلال هذه الفترة والتي ألقت بظلالها على الواقع السياسي و المجالي للدولة فمن الجانب السياسي وبسبب الظروف الأمنية خاصة على مستوى بعض مناطق الوطن أغمضت الدولة عينها تجاه الهجرة الكبيرة من الأرياف و المناطق حيث اللاستقرار إلى مختلف الحواضر الكبرى خاصة كل من العاصمة، قسنطينة و بدرجة أقل عنابة، وهران و بعض مدن الجنوب التي استقبلت هي الأخرى خلال هذه الفترة هجرات سكانية من مناطق الشرق الجزائري خاصة من ولايتي جيجل و ميلة.

و لكن رغم الظروف السياسية غير الملائمة إلا أن الدولة الجزائرية أعطت اهتماما كبيرا لسياسة التعمير من خلال سن القوانين و من أهمها قانون البناء و التعمير 1990/29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 و الذي جاء بمخطط جديد هو المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (plan directeur d'aménagement et d'urbanisme-PDAU) لتعزيز أدوات التخطيط العمراني و تفعيل آليات مراقبة حركة التعمير من خلال ضبط استراتيجية فعالة تعمل على تسيير عمليات البناء و التعمير على مستوى جميع بلديات الوطن، لكن ومن وجهة نظري الخاصة يبقى المشكل المطروح هو عدم معرفة و اطلاع أكبر شريحة من المجتمع على فحوى هذا القانون و كذا الأدوات التي جاء بها من جهة و غياب شبه كلي لجميع صيغ المراقبة و الردع خاصة الضريبي الذي يعد أهم الوسائل لتنظيم و تسيير العمران وفق الأسس و القواعد الصحيحة.

المرحلة الرابعة 1998 - 2010 :

إن التغيرات الكبيرة التي عرفها العالم في جميع الميادين الاقتصادية، السياسية الاجتماعية و العمرانية أدت إلى البحث عن أساليب جديدة لمواجهة النمو الكبير

والسريع لسكان المدن خاصة منها الحواضر الكبرى و ما نجم عنه من مشاكل السكن، البيئة، العقار، النقل...و من أهم الأساليب في ميدان التعمير هو اللجوء إلى استراتيجية العمران المستدام (urbanisme durable) المستمد من قوانين و برامج التنمية المستدامة.

وبالعودة إلى الجدول أعلاه نجد أن وثيرة النمو العمراني تراجعت مقارنة بالفترة السابقة حيث بلغ معدل التحضر سنة 2008 حوالي 63% أي بنسبة زيادة بلغت 4.7% ويمكن تفسير هذا التراجع بالسياسة الرشيدة التي انتهجها الدولة الجزائرية لتخفيف الضغط على المدن و تصحيح ما يمكن تصحيحه في ميدان التعمير حيث وضعت برنامجا ضخما لمختلف مشاريع السكن و على رأسها السكن الريفي الذي أفضى إلى نتائج جيدة أثبتت فعاليتها في الميدان من خلال تثبيت نسبة كبيرة من السكان في أماكن إقامتهم و بالتالي الحد من الهجرة الكبيرة المسجلة من قبل.

كما عمدت الدولة إلى إصدار ترسانة من القوانين المنظمة للمجال و على رأسها مخطط تهيئة الإقليم و البيئة لسنة 2001 و مختلف المخططات القطاعية الأخرى التي لا يسمح المجال باستعراضها، إضافة إلى هذا عمدت الدولة إلى وضع برنامج سكني ضخم للقضاء على السكن الهش و الأحياء القصديرية لازال قيد التطبيق إلى يومنا هذا حيث تم القضاء على عدد كبير من هذا النمط من السكن الذي شوه المجال العمراني خاصة على مستوى بعض المدن الكبرى كالجزائر العاصمة، قسنطينة و وهران اللواتي عرفن حدة كبيرة في هذا الجانب.

و بلغة الأرقام يمكن تأكيد مجهودات الدولة الجزائرية في القضاء على ظاهرة السكن الفوضوي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(2): بنية و تطور الحظيرة السكنية في			
سكن فوضوي %	سكن فردي أو تقليدي %	عمارات %	
10,	81,9	7,	1966
9,3	82,4	8,	1977
8,1	77,0	1	1987
7,0	76,4	1	1998

3,8	75,5	1	2008
-----	------	---	------

مصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من خلال الجدول التراجع الكبير نسبة السكنات الفوضوية في الجزائر حيث كانت تمثل 10.3 % سنة 1966 لتتخفض بشكل واضح سنة 2008 حيث لم تسجل سوى 3.8 %.

يبقى فقط أن نشير إلى أن التحكم في عملية التعمير لا يتحقق إلى من خلال وضع سياسة تسيير رشيدة يراعى فيها جميع عناصر المجال و سنحاول في هذه الورقية البحثية و من خلال ما سبق استعراض بعض الخيارات التي أراها مناسبة لتسيير وتطوير المدينة الجزائرية.

2- خيارات التسيير الحضري في الجزائر:

سنحاول اختصار هذا العنصر من خلال استعراض ثلاث مقاربات نراها مناسبة لتسيير أفضل للمدينة الجزائرية بما يضمن حياة مدنية أفضل للمواطن الجزائري.

أ- المقاربة الأولى- التخطيط الإقليمي وتسيير المدينة - :

"لا يمكن لأي مدينة أن تنمو و تتطور بمعزل عن إقليمها"

يشكل الإقليم في الوقت الحالي أهم أساليب التخطيط المجالي كونه يعمل على مقياس يسمح بدراسة جميع أنواع المجالات التابعة انطلاقا من نوع التصنيف الذي ننتجه في تحديد أي نوع من المجال و سنعتمد نحن هنا على نوعين من المجال هما المجال الريفي و المجال الحضري كونهما متلازمين و يؤثر بشكل كبير كلاهما على الآخر هذا التأثير إما سلبيا كما هو الحال للمجال الجزائري أو إيجابيا كما هو الحال بالنسبة للبلدان المتقدمة التي طبقت أسس التخطيط الإقليمي الهادفة إلى تنمية وتطوير المجالين الحضري و الريفي معا تبعا لخصوصيات كل مجال.

كما يدرس التخطيط الإقليمي خصائص تطور الأقاليم و يتبأ عن اتجاهات هذا التطور، ثم يضع الخطة الكفيلة بتوجيه التطوير في الاتجاه المرغوب¹ و لما كان الإقليم المخطط وحدة من العوامل الطبيعية و البشرية، الحضارية، الاقتصادية، التقنية و السياسية المتفاعلة، فإن التخطيط الإقليمي يتطلب الدراسة الشاملة المتكاملة لوضع النموذج الأمثل لمستقبل الأقاليم، حيث أن المعرفة الجيدة لجميع عناصر الإقليم تؤدي لا محالة إلى وضع خطة إقليمية على المدى القريب، المتوسط و البعيد من شأنها تحقيق تنمية شاملة و متكاملة لجميع أجزاء المجال المدروس.

¹ - د.حسن أمين الفتوى: التخطيط الإقليمي، كلية الآداب، جامعة دمشق 1982 ص 79.

و يسعى المخططون الإقليميون دائماً على وضع النماذج المستقبلية المثلى للبنية الاقتصادية والتنظيم المجالي للأقاليم، و تتضمن الخطة الإقليمية مجموعة التدابير الموجهة و الأكثر رشاداً و حكمة لتكوين البنية الاقتصادية و المكانية للإقليم المخطط له، و تشمل هذه التدابير مشاريع الإنشاء و التعمير لتهيئة، استصلاح واستثمار مختلف المناطق مع تعيين مختلف وظائفها المستقبلية و التي تؤمن الشروط المثلى لتطوير الإنتاج و الاستثمار الشامل و الرشيد للموارد الطبيعية، الاقتصادية والبشرية، و توضع الخطط الإقليمية على مستوى الإقليم أو المنطقة أو المدينة أو مناطق الاستصلاح بمختلف أنواعها².

و نشير إلى أنه يجب أن توضع الخطة لكل إقليم بصورة متناسقة مع خطط بقية الأقاليم من جهة، و مع الخطة الوطنية من جهة أخرى، و في كل المستويات لا بد من هيئة خاصة تشرف و تسهر على التخطيط و التنفيذ.

و نظراً لتعدد المؤلفين المختصين في هذا المجال فإنه يوجد كبير من التعريفات للتخطيط الإقليمي نكتفي نحن بذكر هذين التعريفين اللذان يتميزان بالبساطة والشمولية ويمكن من خلالهما إعطاء مفهوم شامل للتخطيط الإقليمي.

المفهوم الأول:

يهدف التخطيط الاقتصادي - المكاني إلى توزيع مشاريع الإنشاء و التعمير والتنمية بما يتلاءم مع خصائص الأمكنة من جهة، و تلبية حاجات المجتمع المقبلة من جهة أخرى، و مع تحقيق الجدوى الاقتصادية من جهة ثالثة، و تحقيق العدالة الاجتماعية من جهة رابعة³.

المفهوم الثاني:

يهدف التخطيط الإقليمي إلى تأمين التطوير المتوازن لكل إقليم من جهة و لمجموعة أقاليم الدولة من جهة ثانية، و يتضمن التخطيط الإقليمي نظرياً و تطبيقياً وضع النماذج الاقتصادية - المكانية المستقبلية المثلى للأقاليم على أساس التحليل و التركيب الشامل لمنظومة العوامل الجغرافية، الطبيعية، الاقتصادية، التقنية، السياسية و التخطيطية، و تمثل هذه النماذج الاقتصادية - المكانية الإستراتيجية البعيدة الأمد لتطوير الأقاليم، و تسمح أيضاً بالحصول على أعلى جدوى اقتصادية واجتماعية مع العناية بصحة السكان و الحفاظ على الموارد الطبيعية الأساسية من الأجيال القادمة⁴.

² - د. فؤاد الصقار: التخطيط الإقليمي، الاسكندرية 1970 ص 81

³ - د.حسن أمين الفتوى: مصدر سابق ص 80

⁴ - د.حسن أمين الفتوى: مصدر سابق ص 80 و 81

من خلال التعريفين يمكن أن نستنتج بديلين لتسيير المنظومة العمرانية في الجزائر الأول من تطوير هذه الأخيرة حسب مبدأ الأولويات انطلاقاً من حجم المدينة والامكانيات التي تزخر بها مع مراعاة العلاقة بينها وبين المناطق الخاضعة لنفوذها لتجنب وقوع السيناريوهات الماضية سواء تعلق الأمر بضواحي المدينة التي تشكل إحدى النقاط السوداء بالمدينة الجزائرية أو المناطق الريفية التي تشكل أهم مصادر الهجرة الوافدة إلى المدن.

و منه في الأخير يمكن القول أن اعتماد الإقليم يشكل إحدى بدائل التسيير الأمثل للمجال العمراني من خلال تنمية عمرانية متوازنة و متكاملة تفضي في النهاية إلى السيطرة و التحكم في عملية التعمير في الجزائر.

يجب تبني سياسات تحد من التركيز المستمر للسكان في عدد محدود من المدن، وتدعم دور المدن المتوسطة والصغيرة التي تحتل الجزء الأكبر من هرم التسلسل الإداري للمنظومة الحضرية بما يضمن تحسين الفرص التنموية لهذه المدن خاصة تلك الواقعة في مناطق تبعد عن حيز تأثير المدن الكبرى و هذا المراد لا يتحقق إلا بتطبيق أسلوب التخطيط الإقليمي.

ب- المقاربة الثانية - التنمية المستدامة والتسيير العمراني - :

نهاية القرن الماضي شهد تنامي الوعي لدى جميع الدول بقضايا البيئة، وتبلور جيداً هذا الوعي من خلال تقرير لجنة "BrandtLand" سنة 1987⁵ الذي استعمل لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة والذي كان يقصد به تنمية مبنية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية مع عدم رهن بمستقبل الأجيال القادمة⁶. هذا التقرير كان أساس عمل مؤتمر ريو (البرازيل) في أبريل سنة 1992، الذي اهتم بشكل رسمي بهذا الموضوع من خلال المصادقة على « جدول أعمال القرن 21 » الذي أسس من الناحية النظرية لمفهوم التنمية المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي،

⁵ - تقرير على اسم السيدة Harlem Brandtland رئيسة وزراء النرويج في سنة 1983 ترأست اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، و هذه اللجنة أصدرت تقريرها سنة 1989 تحت اسم " مستقبلنا جميعاً " هذا الأخير كان جدول عمل اجتماع الأرض و التنمية سنة 1992 " قمة ريو بالبرازيل محلة الحندول السنة الثالثة: العدد 25: نوفمبر 2005

⁶ - Martin Klulambi Pongo , Démocratie et Développement durable en Afrique Francophone : éléments pour un débat séminaire sur le développement durable en pays francophone à Ouaga Dougou Afrique le 24/11/2003 "http://www.environnement.gouv.fr

الإنساني والتموي وتأكيد صلة التكافل القائمة بين حماية البيئة والإصلاح البيئي من جهة وبين التنمية والقضاء على الفقر من جهة أخرى.

أما في 04 سبتمبر 2002 بقمة جوهانسبورج بجنوب إفريقيا تم التأكيد على مفهوم التنمية المستدامة والمصادقة على خطة عامة لدعم التنمية المستدامة للعالم في الألفية الجديدة

وبالتالي يستشف من قرارات قمة ريو سنة 1992 « إن البشر هم محل اهتمام التنمية المستدامة » وهذا أيضا ما أكدت عليه لجنة حقوق الإنسان للمفوضة العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في توصياتها لـ 25 أبريل 2003 من خلال تأكيدها على العلاقة الموجودة بين حقوق الإنسان، والبيئة والتنمية المستدامة⁷.

و يعرف التنمية المستدامة تقرير Brandt land لسنة 1997 على أنها " تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة". و تعرف على أنها " نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية و الخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية و الصحية للإنسان. و تنظم تنمية اقتصادية لفائدته و السعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص و دون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها.⁸ و بالتالي يمكن القول أن التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب لمختلف رغبات و حاجيات الإنسان مع المحافظة على البيئة و دون رهن مستقبل الأجيال القادمة. و من خلال هذه التعاريف يمكن إستخلاص أهم العناصر المكونة للتنمية المستدامة و هي:

- العنصر الاجتماعي من خلال تحقيق تنمية اجتماعية بين مختلف فئات المجتمع.
- العنصر الاقتصادي بالبحث على تحقيق النمو الاقتصادي، و التوزيع العادل للموارد و الثروات.
- العنصر البيئي القائم على المحافظة على البيئة و حمايتها.
- العنصر الثقافي (احترام التنوع الثقافي في المجتمع).
- العنصر المكاني القائم على تحقيق توازن بين المدن و الأرياف و دفع وثيرة التهيئة العمرانية...

⁷ - Résolution n°2003/71 de la commission des droits de l'homme du haut commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme du 25 avril 2003

⁸ - Michel Prieur, Droit de l'homme à l'environnement et développement durable séminaire sur le développement durable en pays francophone.

من خلال ما سبق و تبعا لموضوع بحثنا نجد أن السياسة الجديدة للتنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق توازن بين المدن و الأرياف و دفع وثيرة التهيئة العمرانية من خلال التوفيق بين متطلبات السكان العمرانية و العناصر البيئية المكونة للمجال العمراني، و تحقيق هذا يتطلب سياسة رشيدة مبنية على التواصل بين مختلف هيئات الدولة و المواطن من جهة لتصحيح الأخطاء العمرانية السابقة سواء تعلق الأمر بملكية الأراضي المبنية التي تعد أهم خطوة لنجاح سياسة التحسين الحضري، و من جهة أخرى إعادة الاعتبار لدور التخطيط خاصة على المدى الطويل لتفادي الآثار السلبية الناجمة على التعمير العشوائي مع مراعاة عنصر أساسي هو حسن تسيير الوعاء العقاري من خلال التعرف الجيد على مختلف احتياجات كل قطاع سواء كان عاما أم خاصا حيث يشكل العقار حاليا أصعب عنصر في المعادلة العمرانية كون كل المشاريع الحضرية تتوقف عليه.

ج- المقاربة الثالثة - اللامركزية وإعادة الانتشار العمراني - :

إن استمرار التركيز العمراني على المدن الكبرى قد يؤدي إلى تعقد المشاكل التي بدأت تظهر بهذه المدن في الوقت الحالي وظهور مشاكل جديدة قد يصعب حلها. خاصة مشاكل النقل التي تعد أهم المشاكل التي تؤرق المخططين الحضريين و تزيد من معاناة السكان و خير دليل هو واقع النقل في الجزائر العاصمة حيث المسافة التي من المفروض أن تقطع في 10 دقائق أصبحت الآن تتطلب في المتوسط أكثر من نصف ساعة، و عليه اعتمدت سياسات العديد من الدول في معالجة تركيز السكان في عدد محدود من المدن على تبني أسلوب اللامركزية القطرية التي تنتج مجموعات إقليمية ذات شخصية معنوية تسيير من طرف المواطنين الذين يعيشون فوق ترابها، فهي تتطلب وجود مجموعة مصالح بين سكان قسم موحد جغرافيا من التراب، و تترجم بظهور قضايا محلية مختلفة عن القضايا الوطنية، فكلما كان التضامن الإقليمي قويا كانت القضايا المحلية عديدة⁹.

إن خلق الشخصية العمومية المحلية يحدد إرادة الأفراد بالقضايا المحلية، و التي يكون تسييرها من طرف السكان المعنيين، و هذا يفرض ممتلكات خاصة وميزانية خاصة و ممثلين منتخبين من السكان المحليين مكلفين بإدارة قضايا الإقليم و هو ما يضمن الاستقلالية المحلية خاصة في اختيار أساليب التعمير التي تتماشى والخصائص

⁹ - مسعود شيهوب: أسس الإدارة المحلية و تطبيقها على نظام البلدية و الولاية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية (OPU) الجزائر 1986 ص37

الطبيعية، السوسيواقتصادية و العمرانية لكل منطقة، و يبقى أن نقول بأن السلطات المحلية المكلفة بإدارة الأقاليم ليست جميعها منتخبة، فالسلطة المركزية يمكنها تعيين مسؤولين الأمر الذي يعرقل تحقيق لامركزية حقيقية، حيث تسند المهام الرئيسية و السلطة الكاملة لهؤلاء المسؤولين المعينين كما هو الشأن بالنسبة للجزائر مما يحد من صلاحيات المجلس المنتخب و يجعله أداة بيد السلطة التنفيذية التي في غالب الأحيان تكون بعيدة عن الواقع الميداني للسكان وتقوم بعملية التخطيط والبرمجة الارتجالية التي كانت سببا رئيسيا في إلغاء و فشل الكثير من المشاريع الحضرية التي من المفروض أن تضي على المدينة طابعا معماريا.

إذن فمدى أهمية اللامركزية يقاس بحجم القضايا ذات الاختصاصات المحلية، والاختيار المحلي للمسيرين، و بمدى سلطة القرار المحلي. كل هذه العناصر تخضع لاعتبارات سياسية و ليست إدارية، اللامركزية ترتبط بالتحيرية لأنها تسمح بضمان الحريات المحلية التي تعمل كطرف مقابل مع السلطة المركزية. أما عدم التركيز la déconcentration فهو مجرد تعديل للسلطة المركزية على المستوى المحلي، ليس له أي قيمة ديمقراطية لأنه يبقى سلطات هامة بيد الإدارة المركزية¹⁰ و هو ما يخلف اللامركزية التي تسمح بإنشاء و وحدات مستقلة تحقق ديمقراطية على المستوى المحلي و السلطة السياسية المركزية هي السلطة السائدة الوحيدة. تمارس رقابة على المجموعات الإقليمية لضمان وحدة الدولة، و تفادي النتائج السلبية لسوء التسيير المحلي و ضمان وحدة تطبيق القانون على مجمل التراب الوطني، حيث تمارس الرقابة عن طريق الموظفين المعينين. إلا أن هذه لرقابة لا تمنع من تحقيق الاستقلالية كونها لا تمارس الرقابة إلا في حالات محددة.

إن تحقيق هذا الأسلوب في التخطيط من شأنه تحقيق انتشارا متوازنا للشبكة العمرانية على مستوى جميع القطر بالكيفية التي تجنبنا أزمتا عمرانية أخرى أكثر تعقيدا خاصة ما تعلق باختيار مواضع المشاريع الحضرية حيث المجال الكبير و التسيير اللامركزي يعطينا الحلول و البدائل مقارنة بالمجال الضيق، فإ إنشاء شبكة من المدن الجديدة على مستوى المناطق الداخلية و الجنوب مع مراعاة الظروف الطبيعية و المناخية و السيسولوجية من شأنه إعادة هيكلة المجال العمراني الجزائري.

10 - مسعود شيهوب: مصدر سابق ص 38

الخاتمة:

من خلال ما سبق نقول بأن مشكل المدينة الجزائرية يكمن بالدرجة الأولى في غياب الرقابة و المتابعة الميدانية في تنفيذ المشاريع الحضرية من جهة و من جهة ثانية إقصاء المواطن و جميع الفاعلين في المدينة بالرغم من أن الأول يمثل العنصر الفعال والمهم في المعادلة العمرانية و الثاني يمثل إحدى العوامل التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تطوير الخطط و البرامج العمرانية خاصة الجامعة التي من المفروض أن تكون على اتصال مباشر مع السلطات و لو على الأقل للتشاور فهي مغيبة تماما لدى نأمل في إعادة ربط الجامعة و مراكز البحث المتخصصة في الدراسات العمرانية بمختلف الهيئات و السلطات لتتمين و تطوير المدينة الجزائرية ضمن المقاربات الجديدة المبنية على التخطيط المستدام و لا مركزية التسيير لتصحيح ما يمكن تصحيحه وبناء الخطط المستقبلية انطلاقا من المعطيات المحلية المتوفرة. التي تشكل أهم مورد لتنفيذ و تنشيط مبادئ التنمية المستدامة حيث اعتماد مواد البناء المحلية و الطاقات البديلة كالطاقة الشمسية التي تزر بها بلادنا من بين عناصر تحقيق العمارة المستدامة و منه التعمير المستدام.

المراجع:

- 1- مقدمة ابن خلدون ص 43
- 2- د.حسن أمين الفتوى: التخطيط الإقليمي، كلية الآداب، جامعة دمشق 1982 ص 79
- 3- د. فؤاد الصقار: التخطيط الإقليمي، الاسكندرية 1970 ص 81
- 4- تقرير على اسم السيدة Harlem Brandtland رئيسة وزراء النرويج في سنة 1983 ترأست اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، و هذه اللجنة أصدرت تقريرها سنة 1989 تحت اسم "مستقبلنا جميعا" هذا الأخير كان جدول عمل اجتماع الأرض والتنمية سنة 1992 " قمة ريو بالبرازيل مجلة الجندول
- السنة الثالثة: العدد 25: نوفمبر 2005
- 5- Martin Klulambi Pongo , Démocratie et Développement durable en Afrique Francophone : éléments pour un débat séminaire sur le développement durable en pays francophone à Ouaga Dougou Afrique le 24/11/2003
"http://www.environnement.gouv.fr
- 6- Résolution n°2003/71 de la commission des droits de l'homme du haut commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme du 25 avril 2003
- 7- " الأستاذ الدكتور فوزي بودقة- مقال - " أي دور للتهيئة والتخطيط الإقليمي في توازن الشبكة العمرانية، الجزائر نموذجا"
- 8- الأستاذين: ب. خلف الله و ع تاشريفت -مقال- " التعمير العفوي بين الرفض و الإدماج"
- 9- الديوان الوطني للإحصاء.